



الإنتوساي



الأمم المتحدة

# تقرير

الندوة ٢٦ للأمم المتحدة والإنتوساي  
تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية  
المستدامة بشأن العمل المناخي: دور  
ومساهمة وخبرة الأجهزة العليا للرقابة  
المالية والمحاسبة

١٦ إلى ١٨ أبريل / نيسان ٢٠٢٤، فيينا



13 CLIMATE ACTION



يتناول هذا التقرير الندوة ٢٦ المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنٹوساي) التي عُقدت في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أبريل / نيسان ٢٠٢٤ في فيينا في النمسا، تحت عنوان "تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي: دور ومساهمة وخبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة". ونظمت الندوة شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنٹوساي).

لمزيد من المعلومات عن الاجتماع، يُرجى مراجعة:

<https://publicadministration.desa.un.org/events/26th-unintosai-symposium> •

<https://www.intosai.org/news/26th-un-int-symposium-2024.html> •

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء معدّي التقرير ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة والإنٹوساي.





## جدول المحتويات

٣	السياق والأهداف
٥	الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والعمل المناخي: أبرز نقاط الكلمة الرئيسية
	الموضوع الفرعي الأول: ممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق
٧	تغير المناخ
٧	الحلقة الأولى
٨	الحلقة الثانية
١٠	الحلقة الثالثة
١٢	الموضوع الفرعي الثاني: الظروف المواتية لتدقيق العمل المناخي
١٥	الموضوع الفرعي الثالث: تعزيز العمل المناخي - آثار عمليات تدقيق تغير المناخ
١٧	الحلقة الخاصة بتدقيق العمل المناخي الوطني في الدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٠	اعتماد النتائج والتوصيات
٢٠	النتائج
٢٠	التوصيات
٢٤	الملاحق
٢٤	• جدول الأعمال
٢٨	• مديرو الجلسات والمقدمون
٣٠	• المشاركون المسجلون





## السياق والأهداف

عقدت الندوة ٢٦ للأمم المتحدة والإنتوساي حول "تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي: دور ومساهمة وخبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أبريل / نيسان ٢٠٢٤ في الأمم المتحدة في فيينا. ونُظمت الندوة في سياق التعاون الطويل الأمد بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خلال شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية التابعة لها. ويجري تنظيم ندوات مشتركة بين الأمم المتحدة والإنتوساي منذ عام ١٩٧١.

جمعت الندوة أكثر من ٢٠٠ مشارك من أكثر من ٨٠ جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة لمعالجة أحد التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً في عصرنا المتمثل بأزمة المناخ وكيف يمكن للأجهزة المساهمة في تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي. وتناولت المناقشات مجموعة ممارسات الأجهزة وخبراتها في إتمام عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ، والظروف المواتية للتدقيق في العمل المناخي، وآثار عمليات التدقيق في تغير المناخ. وشملت موضوعات النقاش تحليلات للأطر والأهداف القانونية، وتقييم الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ، واستراتيجيات التخفيف والتكيف، والتدقيق في الآثار المالية للبلدان التي لم تحقق الأهداف المتفق عليها، وتكاليف التفاوض عن العمل. وسعت المناقشات في جميع الجلسات إلى التعبير عن وجهات النظر المختلفة في مناطق الإنتوساي ومستويات التنمية فيها. علاوةً على ذلك، شكّلت متابعة مساهمات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أهداف التنمية المستدامة جزءاً من التبادل بين الأجهزة المشاركة.

ويرد في الملاحق جدول الأعمال المفصّل فضلاً عن قوائم مديري الجلسات وأصحاب الكلمات والمشاركين في الندوة. وحددت الكلمات الافتتاحية للممثلين الرفيحي المستوى لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإنتوساي موضوع الندوة وموضوعاتها الفرعية الثلاثة. إلى ذلك، ركّزت جلسة خاصة بشأن "تدقيق العمل المناخي الوطني في الدول الجزرية الصغيرة النامية" على تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وافتتحت الندوة رسمياً الأمينة العامة للإنتوساي مارغيت كراكر، ورئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي برونو دانتاس. وأعرب كلاهما عن سعادتهما بإمكان عقد الندوة حضورياً للمرة الأولى بعد جائحة كوفيد-١٩، واعتبرا أنه لا يمكن الاستغناء عن الحوار المباشر. وعلى وجه الخصوص، أعربا عن شكرهما الخاص للأمم المتحدة، بوصفها الجهة المشاركة في تنظيم هذه الندوة، على تعاونها الممتاز في تنظيم الفعالية.

وأكدت الأمينة العامة للإنتوساي أنّ التصدي لتغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا ويؤثر علينا جميعاً. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وتضطلع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور هام في تشجيع الحكومات الوطنية على تنفيذ سياسات مناخية فعّالة، وضمان الشفافية والمساءلة، وكذلك استخدام الأموال العامة بكفاءة. وفي إمكان الأجهزة أن تساهم في مكافحة تغير المناخ من خلال التدقيق في إجراءات تغير المناخ والاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية. وما فتئت الإنتوساي تشجّع تبادل الخبرات في مجال التدقيق وتطوير منهجيته منذ أكثر من ٧٠ عاماً.

وأكد السيد لي جون هوا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في رسالته بالفيديو، على التعاون الممتاز بين إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمانة العامة للإنتوساي في الأعمال التحضيرية للندوة. كما شدّد على حسن توقيت موضوع الندوة والدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقييم أداء عمل الحكومات بشأن تغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق بالحوكمة والسياسات والتمويل. ووجّه الانتباه إلى التحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي لتغير المناخ.



### الموضوع الفرعي الأول: ممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق آثار تغير المناخ

- في الموضوع الفرعي الأول، عرضت الأجهزة خبراتها في إتمام عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ بشأن السياسات المناخية والحوكمة والتمويل في ثلاث حلقات نقاش. وشملت الجوانب التي تمّ النظر فيها المقاربات المنهجية، وتركيز التدقيق الذي تقوم به الأجهزة ونطاق عمله، وأمثلة ملموسة على عمليات التدقيق. وجرى أيضاً تبادل الخبرات الإقليمية.

### الموضوع الفرعي الثاني: الظروف المواتية لتدقيق العمل المناخي

- ركّز الموضوع الفرعي الثاني على الموضوعات المتعلقة بتغير المناخ في تخطيط التدقيق، واحتياجات بناء القدرات، والمبادرات الدولية والإقليمية لدعم عمل الأجهزة على تغير المناخ. كما تناولت هذه الجلسة كيفية المضي قدماً في عمليات التدقيق في تغير المناخ لتعزيز مساهمة الأجهزة في تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة ومتابعته ومراجعته.

### الموضوع الفرعي الثالث: تعزيز العمل المناخي - آثار عمليات تدقيق تغير المناخ

- تناول الموضوع الفرعي الثالث الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة صاحبة الخبرة في عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ (التي تغطي جوانب التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من حدته أو كليهما)، والتي عرض ممثلوها آثار عمليات التدقيق التي أنجزتها على الاستراتيجيات والسياسات والترتيبات المؤسسية الوطنية.

### حلقة خاصة تدقيق العمل المناخي الوطني في الدول الجزرية الصغيرة النامية

- سلطت الحلقة الخاصة بتدقيق العمل المناخي الوطني في الدول الجزرية الصغيرة النامية الضوء على تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة العاملة في هذه الدول - لاسيما عمليات التدقيق الخاصة بتغير المناخ واحتياجاتها والتحديات التي تواجهها وكذلك الفرص المتاحة لمعالجتها. في اليوم الأخير من الندوة، ناقش المشاركون وثيقة ختامية قائمة على العمل تتضمن النتائج والتوصيات ووافقوا عليها.

ويتناول الجزء التالي من هذا التقرير بالتفصيل المسائل التي نُوقِشت خلال الندوة وبعض الرسائل الرئيسية التي خرجت بها المناقشات. وهو منظم بحسب الموضوع. ولا يتم التطرق إلى بعض الموضوعات والمسائل التي ذُكرت في أكثر من جلسة واحدة إلا مرة واحدة لتجنب التكرار. ويمكن الاطلاع على جميع العروض والمواد التي قُدِّمت خلال الاجتماع على موقع الإنتوساي <https://www.intosai.org/event/2024-26-symposium.html>.



## الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والعمل المناخي: أبرز نقاط الكلمة الرئيسية

يظهر تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠٢٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة<sup>1</sup> أنَّ هناك فجوة مهمة بين تقليص الانبعاثات التي ستنجم عن الالتزامات الوطنية الحالية، كما هو موضح في المساهمات المحددة وطنياً، وما هو مطلوب لتحقيق هدف ١,٥ درجة مئوية الوارد في اتفاق باريس لعام ٢٠١٥. وستقدم البلدان الأطراف في الاتفاق تقارير الشفافية التي يجري إعدادها كل سنتين في عام ٢٠٢٤، في حين سيجري تقديم مساهمات محددة وطنياً جديدة في عام ٢٠٢٥. وبشكل عام، لا تسير العديد من البلدان على المسار الصحيح لتحقيق أهدافها الحالية المتعلقة بخفض الانبعاثات، مما يجعل احتياجات التكيف مع تغير المناخ أكثر إلحاحاً. وسيشكّل تقديم الجولة التالية من المساهمات المحددة وطنياً اختباراً رئيسياً لنهج "الترجيح" في اتفاق باريس، والذي يُتوقع من البلدان بموجبه رفع طموح إجراءات التخفيف الخاصة بها مع مرور الوقت.

يمكن استخدام معايير مختلفة لتحديد نقاط الدخول الرئيسية للتدقيق في العمل الوطني المتعلق بتغير المناخ. ويمكن تحديد المجالات ذات الصلة لتقييم سياسة التخفيف بحسب القطاع (ما إذا كانت السياسات تعالج أكبر الانبعاثات بحسب القطاع)؛ وعن طريق إمكانات الحل وفعاليتها التكلفة، وباستخدام السيناريوهات والتوقعات المستقبلية. وفي ما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، يمكن تحديد المجالات ذات الصلة من خلال النظر في الاحتياجات وتكاليف التكيف في المستقبل؛ وعبر التركيز الحالي للسياسات، وربما من جانب الفئات الضعيفة في المجتمع، وكذلك من خلال حلول التكيف.

ومن الضروري توسيع حدود النظام لتقييم العمل المناخي، والابتعاد عن تقييمات السياسات الفردية. وهناك العديد من نقاط الدخول لإجراء تقييمات أكثر منهجية بشكل تدريجي، بما في ذلك تقييم مزيج السياسات، وإجراء تقييمات للاقتصاد ككل، وتوسيع "الأهداف" التي يتم فحصها، بما في ذلك من خلال النظر في أهداف التخفيف والتكيف مجتمعة أو توسيع التحليل إلى أوجه التآزر والمفاضلات مع أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، ينبغي أن تكون استثمارات التخفيف قادرة على التكيف في وجه التغيرات المناخية في المستقبل. وثمة أيضاً أوجه تآزر ومفاضلات محتملة بين التخفيف والتكيف. ويجري النظر بشكل متزايد في الروابط بين الاثنین، لأنّه كلما قلّت الموارد التي تُنفق على التخفيف رهناء، زادت الموارد اللازمة للتكيف في وقت لاحق. وتتنظر دراسة حديثة أجراها معهد ستوكهولم للبيئة في كيفية معالجة المساهمات المحددة وطنياً للأهداف الأخرى وتأخذ في اعتبارها تفاعلات أهداف التنمية المستدامة.

ومع اتّساع نطاق تقييم المناخ من سياسات منفردة إلى أهداف متعددة واستراتيجيات تحول، يلزم وضع معايير تقييم أوسع. ويقدم التقريران العالميان للتنمية المستدامة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣ نقاط دخول واسعة النطاق، ويحدّدان القدرات الحاسمة للتحول (مثل التبصر والتخطيط الطويل الأجل، والتوجيه الاستراتيجي، والمشاركة العامة).

ويُنصّل أحد الأسباب الرئيسية للفجوات في سياسات المناخ وتنفيذها بعدم اتّساق السياسات. وتعتبر التقارير الحديثة مثل تقرير فجوة الإنتاج<sup>2</sup> ٢٠٢٣ والتقرير بعنوان "نحو الحياد المناخي للاتحاد

<sup>1</sup> Broken Rekord – Temperatures hit new highs, yet world fails to cut emissions (again), Emissions Gap Report 2023  
<https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/43922/EGR2023.pdf?sequence=3&isAllowed=y>

<sup>2</sup> تقرير فجوة الإنتاج لعام ٢٠٢٣ الذي نشره معهد ستوكهولم للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،  
[https://productiongap.org/wp-content/uploads/2023/11/PGR2023\\_web\\_rev.pdf](https://productiongap.org/wp-content/uploads/2023/11/PGR2023_web_rev.pdf)

الأوروبي: التقدم وفجوات السياسة والفرص<sup>3</sup> موارد مفيدة تقدّم أمثلة على تقييم اتّساق السياسات مع أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ.

عموماً، تشمل بعض الاحتياجات الملحة للتقييم في ما يتعلق بالسياسة المناخية، من بين أمور أخرى، تقييم ما إذا كانت السياسات والتدابير "تضيف" إلى طموح الأهداف المحددة، وتقييم اتساق السياسات عبر القطاعات، وبناء القدرات من أجل التحولات المناخية. ويمكن أن تكون هناك مفاضلات بين سرعة العمل والعمليات الديمقراطية القوية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان ضمان الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة الكافية.

ومع اختبار اتفاق باريس وتزايد المطالب بالشفافية والمساءلة في مجال المناخ، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تؤدي دوراً حاسماً. ومن المهم بناء نظم بيئية قوية للمساءلة في ما يتعلق بسياسة المناخ وأهداف التنمية المستدامة، تشمل مختلف أصحاب المصلحة. في هذا الإطار، يعدّ التعاون بين الأجهزة والمجتمع العلمي وهيئات الخبراء المعنية بالمناخ مثل مجالس المناخ أمراً مهماً.

في عام ٢٠٢٤، وصل عدد المجالس الوطنية للمناخ إلى ٢٠ مجلساً في جميع أنحاء العالم. وفي حالة السويد، تتمثل مهمة المجلس السويدي لسياسات المناخ في تقييم ما إذا كانت السياسة العامة متوافقة مع الأهداف المناخية التي حدّتها الحكومة والبرلمان. ويؤدي المجلس دوراً في نظام المساءلة الأوسع للعمل المناخي من خلال توفير الأدوات (مثلاً <https://app.climateview.global/v3/public/board/48023530-bb99-4a82-a00e-c9e7aad71f5d>) لتبادل المعلومات مع المؤسسات الأخرى، وتقييم القدرات الحيوية للتحول المناخي.



المجلس السويدي لسياسات المناخ

<sup>3</sup> نحو الحياد المناخي للاتحاد الأوروبي: التقدم وفجوات السياسة والفرص، تقرير التقييم ٢٠٢٤ الذي نشره المجلس الاستشاري العلمي الأوروبي المعني بتغير المناخ،





## الموضوع الفرعي الأول: ممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق تغير المناخ

تناول الموضوع الفرعي الأول بشأن "تدقيق آثار تغير المناخ" تجربة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التدقيق في تغير المناخ. وكان الهدف تعزيز تبادل الخبرات من الأجهزة مع مجتمعها الأوسع للأجهزة، وتالياً دعم تفاعلها مع الأجهزة الأخرى التي تتناول موضوعات تغير المناخ.

### الحلقة الأولى

بعد الكلمة الرئيسية لديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، أظهرت مداخلات أجهزة الصين وكرواتيا ومدغشقر القواسم المشتركة وتنوع الخبرات في تدقيق تغير المناخ. وافتُتحت المناقشة العامة بتعليق رئيسي لجهاز النمسا.

وأثار ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي في كلمته الرئيسية مسألة تحديد السياسات المناخية التي تحقق أفضل النتائج من حيث كفاءة التكلفة. ويساهم التمويل المنصّل بالمناخ مساهمة فعّالة في استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ، ولكن ثمة حاجة إلى مزيد من التمويل. ويتم تحديد أهداف مناخية طموحة ويتم الإعلان عنها، ولكن عندما يتعلق الأمر بالتمويل، تصبح الصورة مختلفة تماماً: بالنسبة إلى الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧، ينبغي أن ينفق الاتحاد الأوروبي ما مجموعه ٣٠ في المئة من ميزانيته على العمل المناخي؛ وتعادل النسبة المقابلة نحو ٩٠ مليار يورو سنوياً، في حين أنّ تحقيق صافي الانبعاثات الصفري سيتطلب تريليون يورو سنوياً.

ويزداد التمويل أهمية عند رصد أهداف العمل المناخي. ووضع الاتحاد الأوروبي لنفسه أهدافاً مناخية طموحة على نحو متزايد - مثل زيادة كفاءة الطاقة وحصة الطاقة المتجددة - ولكن هذا يجب أن يترجم إلى عمل كافٍ ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تنظر في التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك بدعم من علماء المناخ. ويتسبب انتقال الطاقة بأهمية خاصة مع الهدف العام المتمثل في فصل انبعاثات غازات الدفيئة عن النمو الاقتصادي. وفي الاتحاد الأوروبي، كان للانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة تأثير كبير على بلوغ أهداف المناخ لعام ٢٠٢٠. وفي ما يتعلق بموثوقية العمل المتعلق بالمناخ، ينبغي تعزيز فعالية الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وشفافيتها والمساءلة عنها. كما أنه لمعالجة آثار تغير المناخ، تعتبر نوعية البيانات والموثوقية مجالين أساسيين يُساء تقديرهما في كثير من الأحيان.

سلط الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الصين الضوء على تأثير تغير المناخ على الاستقرار المالي وكيفية تأثيره أيضاً على المؤسسات. وجرى تبادل الخبرات بشأن كيفية قيام المدققين العاملين بإدراج الاعتبارات المناخية في عمليات التدقيق في المؤسسات المالية في الصين.

من جهته، أوضح الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كرواتيا أنه نظراً إلى صغر حجم بلده نسبياً وقوته الاقتصادية، لا يمكن لكرواتيا أن تقدم سوى مساهمة صغيرة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، في حين أنها ستتأثر بشكل كبير بتغير المناخ. وجرى تسليط الضوء على الدور النشط الذي تضطلع به الأجهزة في زيادة الوعي بمخاطر تغير المناخ على المجتمع وضرورة دمج مفهوم التكيّف مع تغير المناخ في السياسات باعتبارها من الأمور الهامة لمعالجة أوجه الضعف في مجال تغير المناخ. وتدعم الخطة الوطنية للتكيّف مع تغير المناخ الحكومة في اتخاذ إجراءات ملموسة تستند إلى وثائق استراتيجية، وقد جرى دمج أنشطة تغير المناخ في بعض الاستراتيجيات القطاعية. بيد أنّ التخطيط للتكيّف يواجه تحديات، كما خلصت إليه المبادرة الكرواتية للتكيّف، بسبب الافتقار إلى الجداول الزمنية والمراحل الرئيسية فيها.

وشارك الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في النمسا تجربة تدقيق مماثلة حدّدت العديد من نقاط الضعف في الإطار القانوني الوطني والحكومة وكذلك في صياغة خطط العمل المتعلقة بالمناخ وتنفيذها. وحدّد الجهاز افتقاراً إلى تعريف مسؤوليات تنفيذ العمل المناخي في الوكالات الحكومية. كما أشار إلى الآثار المالية الملحوظة لعدم قدرة النمسا على تحقيق أهداف المناخ للاتحاد الأوروبي في المستقبل، حيث سيتعيّن على البلاد شراء بدلات الانبعاثات. وبوجه عام، فإنّ أوجه القصور، مثل عدم



وجود تعريفات دقيقة وأهداف قابلة للقياس، تعوق تقييم العمل المناخي من جانب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وقدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في مدغشقر عمليات التدقيق في أداء آليات الدعم لتحسين إنتاج الأرز، أخذاً في الاعتبار تحديات مثل ندرة المياه وتآكل التربة. وشملت التوصيات تحسين تخصيص الموارد، وإعادة التحريج، وتكييف الممارسات الزراعية مع تغير المناخ، بما في ذلك اختيار بذور أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ. وكما أظهر تدقيق الجهاز في فعالية خطة عمل التكيف مع تغير المناخ للتنوع البيولوجي والغابات، فإنّ فعالية إجراءات الحكومات أمر بالغ الأهمية. علاوةً على ذلك، جرى تسليط الضوء على أهمية توفير التدريب للمدققين وبناء قدراتهم. وفي هذه الحالة، تلقى المدققون تدريباً خاصاً على التدقيق في التنوع البيولوجي.

## الإطار ١ التجارب التي تمّت مشاطرتها في تدقيق تغير المناخ

ركّز ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي على ضرورة تعزيز فعالية الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وشفافيتها ومساءلتها. وتعتبر جودة البيانات وموثوقيتها أساسيتين للتصدي لتغير المناخ. ونظراً إلى ازدياد أهمية التمويل العام المرتبط بذلك، فمن الضروري إعطاء الأولوية لرصد أهداف العمل المناخي. علاوةً على ذلك، من المهم تبادل الخبرات والدروس المستفادة وتعزيز التعاون في إجراءات تدقيق المناخ.

سلط جهاز الصين الضوء على تأثير تغير المناخ على الاستقرار المالي وكذلك على المؤسسات. أبرز جهاز كرواتيا الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في زيادة الوعي بأثر تغير المناخ وضرورة دمج التكيف مع تغير المناخ في السياسات الرامية إلى معالجة أوجه الضعف في مجال تغير المناخ في البيئة والاقتصاد والمجتمع.

شدّد جهاز مدغشقر على ضرورة مراجعة خطط التكيف مع تغير المناخ. علاوةً على ذلك، أكّدت الأجهزة على أنّ التدريب وبناء القدرات للمدققين هما من عوامل النجاح الهامة.

## الحلقة الثانية

أظهرت مداخلات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في فرنسا والهند وأنغولا والصومال وجود أوجه مشتركة وتنوع في الخبرات في هذا المجال. وبدأت المناقشة بتعليق رئيسي لجهاز إستونيا بين التحديات المختلفة التي تواجهها الأجهزة، مثل تعقيد البيئة وترابطها، وأثار تغير المناخ على المجتمع والناس، ودور الاقتصاد.

قدّم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في فرنسا منهجية التدقيق الشاملة العائدة إليه والتي تستند إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية قبل التركيز على تقريرها السنوي العام بشأن التكيف مع تغير المناخ، والذي يقدّم تحليلاً للحالة الراهنة والتحديات المستقبلية لتدابير التكيف مع تغير المناخ في فرنسا. ولإجراء هذا التدقيق، استخدم الجهاز خبرات خارجية، وتضمن التقرير مساهمات من جميع الهيئات الوطنية والمناطقية التابعة لديوان المحاسبة الفرنسي. ويواجه العمل العام العديد من التحديات في التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الانتقال إلى التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة، وضمان التمويل المستدام، ودمج التكيف مع تغير المناخ في أطر سياسات أوسع نطاقاً. ويشدّد التقرير على أنّ وجود جمهور عام مطلع أمر بالغ الأهمية لنجاح التكيف مع تغير المناخ. ومن الضروري توفر تواصل فعال لإيجاد فهم عام ودعم لتدابير التكيف مع تغير المناخ، الأمر الذي يضمن بدوره تنفيذ هذه التدابير وإقرارها بفعالية من جانب أصحاب المصلحة جميعاً.

وشدّد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الهند على أنّ سيناريو تغير المناخ هو وضع يقود إلى النجاح أو الفشل بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة، وعلى أنّه يتعين على الأجهزة أن تساهم في ذلك عبر تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في مجال الإجراءات الوطنية للتخفيف والتكيف. وبما أنّ المدققين يواجهون تحديات متعددة، يمكن أن يشكّل استخدام التقنيات والأدوات الجديدة عاملاً



مساعداً. ويعتمد الجهاز الهندي مقارنة شاملة وقابلة للتكثيف في التدقيق، إذ يعالج تحديات كبيرة مثل موثوقية البيانات، والقيود المفروضة على القدرات، والحاجة إلى أساليب متعدّدة التخصصات. ومن خلال دمج عمليات التدقيق في تمويل المناخ، وتوسيع نطاق التقنية، وتعزيز أفضل الممارسات والمحاسبة البيئية، يهدف الجهاز إلى تعزيز فعالية عمليات التدقيق التي يقوم بها. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري العمل مع أصحاب المصلحة والحكومات لتعزيز المساءلة وضمان مساهمة تمويل المناخ في التنمية المستدامة. ويؤدّي الصوت الجماعي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بدعم من هيئات مثل مجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي، دوراً حاسماً في تطوير معايير وممارسات التدقيق البيئي العالمية.

من ناحيته، أبرز الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في أنغولا دوره الاستباقي في العمل على تحقيق الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، بما يعكس تقانيه في التصدي للتحديات العالمية الملحة وتعزيز الاستدامة البيئية. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية، ومبادرات بناء القدرات، والنهج الاستباقي للتدقيق، وضع الجهاز نفسه في موقع المساهم في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، كما يتضح من مشاركته في عمليات التدقيق المنسقة وبرامج التدريب الفني. كما أن إنشاء الجهاز لأقسام مخصصة للتدقيق في الأداء وعمليات التدقيق البيئية يعكس التزامه بتحفيز المساءلة ودفع تحسينات السياسة وتعزيز التنمية المستدامة.

يتسم نهج الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الصومال في التطرق إلى تغير المناخ بطابع متعدّد الأوجه، ويشمل مبادرات حكومية استراتيجية وآليات رقابة متينة. وتواجه الصومال تحديات كبيرة متصلة بالمناخ تفاقمت نتيجة عقود من الحرب الأهلية التي تركت غالبية السكان عرضة للتغيرات البيئية والظواهر الجوية المتطرفة. ومع ذلك، فإنّ الحكومة الفيدرالية الصومالية ملتزمة بالتصدي لتغير المناخ عبر مبادرات استراتيجية تتضمن إنشاء وزارة مختصة واستخدام آليات التمويل الدولية من خلال صندوق المناخ الأخضر وشركاء التنمية. ويؤدّي الجهاز الصومالي دوراً محورياً في ضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذ التدخلات المتعلقة بتغير المناخ، كما يتضح من عمليات التدقيق الجارية للمشاريع التي يمولها البنك الدولي والتي تهدف إلى تحسين سبل العيش والقدرة على التكيف في المجتمعات الضعيفة.

ووفقاً للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إستونيا، للإطار الوطني الفعال للمناخ دورٌ حاسمٌ في ترجمة الأهداف المناخية الطموحة إلى عمل ملموس. وبحسب الجهاز، ثمة جانبان أساسيان لنجاح تشريع إطار المناخ هما إنشاء مسار واضح نحو تحقيق الأهداف المناخية ومعالجة قضايا كفاءة التكلفة في العمل المناخي.

## الإطار ٢ تبادل الخبرات بشأن كيفية رفع القيمة المضافة لتدقيق تغير المناخ

يقيم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في فرنسا جمهوره ويرصد تلقّي تقاريره عن تغير المناخ في وسائل الإعلام لقياس جودة عمله. وتتوقف جودة النقاش العام على وجود جمهور حسن الإطلاع. ويركّز الجهاز على إطلاع الجمهور وصانعي القرار على اتساق السياسات وضرورة صياغة استراتيجية تحدّد الوسائل الضرورية لتنفيذ العمل المناخي وتمويله.

يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الهند بولاية واسعة النطاق ويصدر قائمة بالإجراءات التصحيحية استناداً إلى توصيات التدقيق. وتشمل محفظة التدقيق وخطته الاستراتيجية تقييم ما إذا كان لدى الحكومات إطار استراتيجي. وتحتاج الأجهزة إلى مثل هذا الإطار الاستراتيجي للتدقيق في القضايا المتعلقة بتغير المناخ.

يساهم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في أنغولا في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ من خلال الشراكات الاستراتيجية، ومبادرات بناء القدرات، واتباع نهج استباقي للتدقيق في المناخ، يتمثل في مشاركته في عمليات التدقيق المنسقة وبرامج التدريب الفني وإنشاء وحدات مخصصة للتدقيق في الأداء والتدقيق البيئي.



يعمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الصومال في سياق تحديات كبيرة متصلة بالمناخ، ولكنه يلتزم مع ذلك بالعمل مع شركاء التنمية وقد أدرج عمليات تدقيق الأداء في خطته الاستراتيجية.

### الحلقة الثالثة

رَكَزَت الحلقة الثالثة على تبادل الخبرات الإضافية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال التدقيق في تغير المناخ. وتناولت مداخلات الأجهزة في باراغواي والمملكة المتحدة وإندونيسيا والبرتغال موضوعات تغير المناخ وأظهرت أوجه التشابه والتنوع في خبرات التدقيق في هذا المجال. وافتُتحت المناقشة بتعليق رئيسي لجهاز المغرب. وشملت موضوعات النقاش تقارير الاستدامة في القطاع العام والتدقيق المتعلق بالمناخ باعتبارهما مفهومين وعاملين محركين رئيسيين. كما جرى تناول الحلقة المفرغة المتمثلة بحرائق الغابات والتصحر، والتي ترتبط بتغير المناخ وتفاقم الاحترار العالمي أكثر فأكثر.

وكما أوضح الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في باراغواي، فإنّ هذه الأخيرة، إلى جانب البرازيل والأرجنتين وأوروغواي، تشترك في أكبر خزان للمياه العذبة في العالم (طبقة المياه الجوفية في غواراني)، وهو أمر ضروري للحفاظ على الأنشطة الاقتصادية، سيّما وأنّ تغير المناخ يزيد من ضعف موارد المياه. وبما أنّ لدى باراغواي أكبر عدد من محطات البنزين للفرد في المنطقة، فثمة حاجة إلى مراقبة وتنظيم صارمين لحماية الموارد الطبيعية. وفي عام ٢٠٢١، جرى حشد طاقات المواطنين لمعالجة الأثار البيئية والصحية لمحطات الوقود. فقاموا بالتعاون مع جهاز باراغواي بتقديم شكاوى ودراسة علمية سلّطت الضوء على تلوث المياه. وأدّى هذا النشاط إلى عقد ورشة عمل تدريبية في أبريل / نيسان ٢٠٢٣ أسفرت عن إقامة طاولة مستديرة بمشاركة المواطنين لمناقشة التنظيم الشامل لمحطات الوقود. واستجابة لهذه الشواغل، التزم جهاز باراغواي بإعداد تقرير فني لمعالجة المسائل المثارة بيّن استجابة فعّالة للشواغل البيئية وتلك المتعلقة بالصحة العامة. وعقب نشر التقرير، أُعلن عن تعليق تراخيص بناء محطات وقود جديدة في المناطق الحضرية لمدة خمس سنوات. بالإضافة إلى ذلك، جرى تشكيل فريق عامل مشترك بين المؤسسات لضمان التنظيم والحماية الفعّالين للبيئة والصحة العامة.

أما الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة المتحدة فأكد مجدداً على ضرورة إتمام عمل حكومي طموح لمعالجة تغير المناخ والتعقيد وعدم اليقين اللذين يجب أخذهما في الاعتبار في الخطط. ومن الضروري تنفيذ رقابة ومساءلة فعّالتين لمكافحة تغير المناخ. ويؤدّي مكتب التدقيق الوطني دوراً محورياً في التدقيق في الإنفاق الحكومي والمبادرات المتعلقة بالعمل المناخي. وتشمل القضايا التي حدّدها المكتب أهدافاً بدون خطط، والحاجة إلى مزيد من المشاركة العامة. كما يتعين على الجهاز تطوير خبرات موظفيه.

وأصدرت وزارة الخزانة البريطانية مبادئ توجيهية لإعداد التقارير عن الاستدامة التي تعدّها الجهات العامة. ولتوفير ضمانات بشأن ما تقدمه الحكومة من تقارير، سيشكّل المكتب فريقاً متخصصاً بشأن إعداد تقارير الاستدامة. إلا أنّ ذلك يشكّل تحدياً للجهاز لأنّه من الصعب جذب الأشخاص ذوي المهارات المطلوبة بسبب الاختلافات في الرواتب مع القطاع الخاص. كما أنّه من غير الواضح حالياً ما الذي سيحدث إذا وجد المكتب مشكلات في المعلومات التي نشرتها الحكومة.

شدّد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا على الدور الحيوي للأجهزة في مساهلة الحكومات والمؤسسات عن أعمالها والتزاماتها المتعلقة بآثار تغير المناخ. ومن خلال عمليات التدقيق والتقييم الفعّالة، تضمن الأجهزة الشفافية والفعالية في السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالمناخ. وأدرج الجهاز الإندونيسي اعتبارات تغير المناخ في خطته للتدقيق الاستراتيجي بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وركّزت المبادرة على جهود التخفيف والتكيف على السواء. وتغطي استراتيجية التدقيق الأولية للقطاعات التي تساهم بشكل كبير في انبعاثات غازات الدفيئة، وهي ذات أهمية حاسمة لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة على



الصعيد الوطني. ومن بين هذه القطاعات قطاع الطاقة، وهو مسؤول عن ٥٦ في المئة من انبعاثات غازات الدفيئة. ومنذ عام ٢٠١٩، أجرى الجهاز ست عمليات تدقيق تتعلق بالتحول في مجال الطاقة، تمحورت حول التخفيف. وأسفرت عمليات التدقيق عن تنظيم حكومي للحد من الانبعاثات، وتطوير الطاقة المتجددة، ووضع إطار تمويل لانتقال الطاقة.

وأوضح الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرتغال أن التصحر وتدهور التربة الناجم عن تغير المناخ والنشاط البشري يعرض ٥٨ في المئة من مساحة أراضي البلاد للخطر. ويتفاقم هذا الخطر بفعل كثرة حرائق الغابات وفي الأرياف التي تؤثر سلباً في التنوع البيولوجي وموارد المياه. وقد دقق الجهاز في برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر والتدابير المتعلقة بمنع حرائق الغابات وإطفائها. بالإضافة إلى ذلك، تعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إسبانيا بشأن القضايا ذات الصلة، ويقوم حالياً بتقييم كفاءة إدارة المياه في سياق تغير المناخ. وأبرزت عمليات التدقيق مواطن ضعف كبيرة في تنفيذ البرامج البيئية، وصعوبات في تنسيق هذه البرامج وتشغيلها، وتحديات في التعاون بين الجهات. وتزيد هذه التحديات من خطر عدم الامتثال للالتزامات البيئية الدولية، لاسيما الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، في ما يتعلق بحياد تدهور الأراضي (المقصد ١٥-٣).

إلى ذلك، يعتبر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المغرب تغير المناخ موضوع تدقيق ذات أولوية، وقد أكد على العمل على الهدف ١٣ من خلال إجراء عمليات تدقيق لتحديد التدابير الحكومية ذات الصلة. في هذا السياق، أجرى الجهاز تقييماً لتأثير تغير المناخ على الزراعة - وتحديداً مدى تأثير الزراعة، باعتبارها العامود الفقري للاقتصاد المغربي، بتغير المناخ بسبب ارتفاع درجات الحرارة والجفاف وندرة المياه. وقد ساهم هذا التدقيق في تعزيز وعي صانعي السياسات لوضع برامج للتخفيف من آثار تغير المناخ ودعم المزارعين. ودعا الجهاز المغربي كذلك إلى الحوكمة الرشيدة ووضع استراتيجية واضحة للتصدي لعواقب تغير المناخ. وفي هذا الإطار، شدد الجهاز على أن أي آثار مرتبطة بتغير المناخ على الزراعة ستعكس سلباً على الاقتصاد، مما سيؤثر بعد ذلك على الاستثمارات والسوق الخاصة. وخلص الجهاز إلى ضرورة تحسين التنسيق الحكومي الدولي وضرورة قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ببناء القدرات التقنية اللازمة لإتمام عمليات تدقيق في المجالات المتصلة بتغير المناخ.

### الإطار ٣ أفضل الممارسات للتدقيق في تغير المناخ

أوصى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في باراغواي بالعمل مع المجتمع المدني للاستجابة بفعالية للشواغل البيئية والصحية العامة للمواطنين.

يشجع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة المتحدة التعاون وتبادل المعرفة لتطوير أفضل الممارسات للتدقيق في الطموحات المناخية للحكومة والمساهمة في وضع معايير شاملة لإعداد تقارير الاستدامة.

أدخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا اعتبارات تغير المناخ في خطته الاستراتيجية للتدقيق التي تركز على جهود التخفيف والتكيف على السواء، وتعطي الأولوية للقطاعات التي تساهم مساهمة كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة، وهي ذات أهمية حاسمة لتعزيز القدرة الوطنية على التكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة.

دقق الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرتغال في برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر والتدابير المتعلقة بمنع حرائق الغابات وإطفائها. وهو يعتبر عمليات التدقيق المشتركة مع الأجهزة الأخرى عوامل نجاح لعمليات التدقيق في تغير المناخ.

يشدد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المغرب على ضرورة أن تتقن الأجهزة التكنولوجيات وتتعلمها، وأن تمتلك القدرات الفنية والتمويل اللازم لإجراء عمليات تدقيق في المجالات المتعلقة بالمناخ.



## الموضوع الفرعي الثاني: الظروف المواتية لتدقيق العمل المناخي

تطرّق الموضوع الفرعي الثاني بشأن "الظروف المواتية لتدقيق العمل المناخي" إلى قضايا مثل إدراج الموضوعات المتعلقة بتغير المناخ في تخطيط التدقيق، واحتياجات بناء القدرات والمبادرات الدولية والإقليمية لدعم عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال تغير المناخ. كما تناولت الحلقة كيفية المضي قدماً في عمليات التدقيق في تغير المناخ لتعزيز مساهمة الأجهزة في تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة ومتابعته ومراجحته. وقد أوضحت هذا الموضوع عروض مبادرة الإنوساي للتنمية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل وهولندا ومصر وألمانيا والعراق، وتعليق رئيسي من جهاز تايلاند.

قدمت مبادرة الإنوساي للتنمية التدقيق التعاوني العالمي لإجراءات التكيّف مع تغير المناخ. وتغطي هذه المبادرة العالمية أربعة مجالات هي الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الموارد المائية، وارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل، وتنفيذ خطط وإجراءات التكيّف مع تغير المناخ. وتتمثل مجالات التركيز الشاملة في الحوكمة والفعاليّة والشموليّة. ووصل عدد الأجهزة من جميع مناطق الإنوساي المشاركة في التدقيق اعتباراً من أبريل / نيسان ٢٠٢٤ إلى ٤٨ جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

وكجزء من المبادرة، يمكن للأجهزة إجراء تدقيق تقليدي لأداء جهة أو برنامج أو مشروع يتعلّق بالتكيّف مع تغير المناخ، أو تدقيق لدراسة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتكيّف مع تغير المناخ على المستوى الوطني، باعتماد نهج على مستوى الحكومة ككل وفقاً لنموذج تدقيق أهداف التنمية المستدامة الخاص بمبادرة الإنوساي للتنمية. وجرى تقديم أمثلة لبعض نقاط الدخول لإجراء تدقيق في التكيّف مع تغير المناخ مع اعتماد نهج أهداف التنمية المستدامة.

وتدعم مبادرة الإنوساي للتنمية تطوير المهارات مع التركيز على مساعدة المدققين على تكوين فهم أفضل لكل من موضوع التدقيق والمنهجيات. وستقوم المبادرة أيضاً بوضع موجز لكفاءات مدققي القطاع العام. ويجب التركيز على تغيير العقلية الفردية والثقافة التنظيمية داخل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

من ناحيته، عرض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل تجربة ماسح المناخ (ClimateScanner) الذي يوفر إطاراً مشتركاً للأجهزة لتقييم الاستجابات الوطنية لتغير المناخ في ثلاثة مجالات هي الحوكمة والتمويل والسياسات العامة. واستجاب أكثر من ١٠٠ جهاز لمسح عالمي أجراه الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل في عام ٢٠٢٣ كجزء من المبادرة. وأظهرت نتائج المسح أنّ ٥٠ جهازاً قد أجرى تدقيقاً واحداً على الأقل يتعلّق بالمناخ في السنوات الخمس الماضية. وفي ما يتعلّق بالتحديات والاحتياجات من القدرات، أظهر المسح أنّ ٦١ في المئة من الأجهزة التي شملها المسح قد أفادت بافتقارها إلى الخبرة في تطبيق معايير التدقيق ذات الصلة، واعتبر ما نسبته ٥٨ في المئة من الأجهزة البيانات غير الكافية أكثر التحديات صلةً بالتدقيق في تغير المناخ. وحددت الأجهزة في المسح التمويل المتعلّق بالمناخ وتطبيق معايير محددة باعتبارهما المجالين اللذين تشد الحاجة فيهما إلى التدريب. ويقدم الجهاز البرازيلي دعماً مالياً وفنياً للأجهزة من خلال ورش عمل تدريبية إقليمية لتطبيق أداة "ClimateScanner". وستعرض النتائج الأولية لبدء استخدام أداة التقييم في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٢٤ (COP 29) في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٢٤ في باكو في أذربيجان.

كما أبرز الجهاز البرازيلي أهمية أن تعمل الأجهزة على التحولات في مجال الطاقة. وأجرت مجموعة عمل الإنوساي المعنية بالصناعات الاستخراجية مسحاً عن تحولات الطاقة في عام ٢٠٢٤. ولم يكن لدى ٦٨ في المئة من الأجهزة التي شملها المسح والبالغ عددها ٢٥ منهجية للتدقيق في هذا الموضوع، ولم يكن لدى ٥٦ في المئة منها فريق متخصص. ويظهر المسح الحاجة إلى بناء الخبرات والمهارات في مجال تحولات الطاقة.

وبعد استعراض عام للإجراءات المتعلقة بالمناخ على الصعيد الوطني، قدمت محكمة التدقيق في هولندا أمثلة عديدة لعمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ التي أجريت في السنوات الأخيرة، وبعض الدروس



المستفادة من عمليات التدقيق هذه. وأجرى الجهاز عمليات تدقيق بشأن العديد من الموضوعات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الحوافز الضريبية للسيارات الكهربائية (٢٠٢٠)، والإنفاق المناخي (٢٠٢٣)، وتخزين الكربون تحت بحر الشمال (٢٠٢٤) والمعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون في الحكومة المركزية (مقبل في عام ٢٠٢٤). وحددت عمليات التدقيق هذه المجالات ذات الصلة التي ينبغي تحسينها في العمل الوطني المتعلق بالمناخ.

#### الإطار ٤ النتائج والآثار ذات الصلة من عمليات التدقيق في المناخ الأخيرة التي أجرتها محكمة التدقيق الهولندية

**الحوافز الضريبية للسيارات الكهربائية:** تبين للجهاز أن الحافز الضريبي كان غير فعال (مع تجنب تكلفة مقدارها ١,٧٠٠ دولار لطن ثاني أكسيد الكربون) وأوصى بمراجعة استخدام صرائب المركبات كأداة سياسة.

**الإنفاق المناخي:** وجد الجهاز أنه ما من تعريف للإنفاق المناخي والسياسة المناخية، ولا نظرة عامة واضحة وكاملة عن إجمالي الإنفاق. علاوةً على ذلك، تبين له عدم اتساق في المبالغ المُبلَّغ عنها لكل وزارة. ونتيجةً للتدقيق، أوضحت الحكومة التعريف وقواعد التطبيق ذات الصلة ونشرتها، وهي تقدم الآن لمحات عامة أكثر اكتمالاً واتساقاً.

**المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون:** نظر التدقيق في عملية إعداد الحكومة المركزية للمعلومات المتعلقة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. واستخدم الجهاز إطار إعداد التقارير الخاص بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير لإتمام هذا التدقيق. وخلص إلى عدم وجود منهجية موحدة لقياس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من جانب الجهات الحكومية، وأوصى بتحسين جودة البيانات وجمعها.

**تخزين الكربون تحت بحر الشمال:** من خلال نهج تطوعي، نظر الجهاز في كفاءة المشروع الأول لاحتجاز الكربون وتخزينه الذي تضطلع به الحكومة (Porthos). وخلص التدقيق إلى أن تمويل المشروع وسيلة فعالة لتحقيق هدف المناخ لعام ٢٠٣٠.

استناداً إلى هذه التجربة في مجال التدقيق، حدّدت محكمة التدقيق الهولندية عوامل ممكنة عديدة للتدقيق في تغير المناخ، مع مراعاة كل من المدققين والجهات الخاضعة للتدقيق. وعلى مستوى المدققين، تعدُّ كفاءة الفريق، والتخطيط السليم للتدقيق، وإدارة المشاريع والتدقيق، والتواصل الجيد عوامل حاسمة. وفي ما يتعلق بالجهة الخاضعة للتدقيق، تشمل العوامل الممكنة ذات الصلة، في جملة أمور، وجود معايير وأهداف ذكية / مؤشرات للسياسات، وهياكل حوكمة واضحة، ووضوح واتساق التعريفات المستخدمة وأساليب القياس، وتوفر البيانات وإمكان الوصول إليها والتحقق منها، والتنسيق الجيد والانفتاح والشفافية.

وتتمحور استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبية في هولندا حول أربع أولويات أساسية:

- أولاً، وضع المواطنين في صلب عمليات الجهاز من البداية إلى النهاية. على سبيل المثال، طور الجهاز تطبيقاً لإشراك الجمهور.
- ثانياً، التركيز على الموارد والأداء، مع وضع تقارير الآثار البيئية والاجتماعية والخاصة بالحوكمة في صلب هذه العملية.
- ثالثاً، تعزيز التأثير وتشجيع التعلم. على سبيل المثال، ومن أجل اختيار موضوعات التدقيق، يأخذ الجهاز في الاعتبار كلاً من الموارد العامة المعنية والتأثيرات على الأشخاص.
- العنصر الاستراتيجي الرابع والأخير هو السعي إلى منظمة أكثر مرونة وتكيفاً. وجرى التشديد على ضرورة أن تتبنى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية طريقة عمل تركز أكثر على ريادة الأعمال. ويتطلب تغيير الثقافة التنظيمية للأجهزة انفتاحاً. كما يتطلب بناء المهارات الاستعداد لتغيير ملامح الوظائف بشكل يكون فيه الموظفون منفتحين وموجهين نحو الخارج



وقادرين على التفاعل مع الجمهور. وكبديل لبناء القدرات داخلياً، يمكن للأجهزة أيضاً أن تقيم شراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين. فعلى سبيل المثال، عمل الجهاز الهولندي مع الجامعات ومكتب أمين المظالم.

في الموازة، سلّط الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في مصر الضوء على أهمية التدقيق في تغير المناخ، وتناول بعض الظروف الممكنة لتدقيق العمل المناخي. ويتطلب التدقيق في تغير المناخ وجود هيكل حوكمة قوية، بما في ذلك الأطر المؤسسية والتشريعات واللوائح المناسبة. ومن الأهمية بمكان توفير ما يكفي من التمويل والموارد المالية، فضلاً عن الحصول على المعرفة والخبرات الفنية ذات الصلة وبناء القدرات. كما أنّ الشفافية والإفصاح مهمّان للغاية. ويشمل ذلك الشفافية في الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمناخ والبيانات المالية، بالإضافة إلى الإفصاح المتين من جانب المنظمات عن المخاطر والإجراءات المتعلقة بالمناخ. وأشار الجهاز المصري إلى إمكان أن يساهم التعاون الدولي في النهوض بهذه الظروف الممكنة من خلال دعم تبادل الممارسات الجيدة والمنهجيات والبيانات.

وأشار الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ألمانيا إلى أنّ البلاد تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات لعام ٢٠٣٠، لكن أهداف ما بعد عام ٢٠٣٠ تبدو بعيدة المنال. فالتدابير اللازمة لتحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٤٥ مكلفة للغاية. وتشير تقديرات الجهاز إلى أنّ ألمانيا لن تتمكن على الأرجح من الوصول إلى الأهداف القطاعية للاتحاد الأوروبي في مجال النقل والبناء، وستضطر إلى شراء ائتمانات من أعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي.

ووجد الجهاز العديد من الفجوات في البيانات على مستويات مختلفة. وليس هناك استراتيجية شاملة. كما أنّ إعداد التقارير مجزأ، وما من تقرير يقدم صورة شاملة عن العمل المناخي في البلاد.

وفي ما يتعلق بالتمويل، ما من لمحة عامة عن النفقات المتصلة بالمناخ في الميزانية الوطنية. ولا تستطيع الحكومة تقدير تكاليف تحقيق الأهداف المناخية. وفي هذا الصدد، يعتبر الجهاز أنّ الميزانية الخضراء توفر إطاراً جيداً لتقييم العمل المناخي، وزيادة المساهمة والمساعدة في تحديد الأولويات الوطنية بشأن القضايا البيئية والمناخية. وقد أوصى الجهاز باعتماد الميزانية الخضراء، وعلى وجه التحديد نظام من ثلاثة مستويات لتصنيف بنود الميزانية على أنّها صديقة للمناخ أو محايدة أو ضارة. ويمكن استخدام هذه الفئات لتحديد الميزانية أو لإضافتها إلى تقارير العمل المناخي للحكومة. غير أنّ الحكومة والبرلمان لم يستجيبا بعد لهذه التوصية.

يشكّل التدقيق في تغير المناخ أولوية بالنسبة إلى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في العراق. وتخلّف البنية التحتية الاستخراجية القديمة آثاراً بيئية كبيرة في العراق، بما في ذلك الزيادات الكبيرة في معدل الإصابة بالسرطان وانخفاض جودة الهواء. ولدى الجهاز فرقاء من الخبراء الميدانيين تتولى أعمال التدقيق والرصد الخاصة بأنشطة النفط والتعدين وآثارها على البيئة. كما أنّ الجهاز عضو نشط في مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي ومجموعة العمل المعنية بالصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، فإنّه يفتقر إلى الموارد اللازمة لإتمام عمليات التدقيق في تغير المناخ. وبإشراف الجهاز عمله بشأن تغير المناخ. وأجرى تدقيقاً في الانبعاثات الناجمة عن استخراج النفط وأوصى بتحسين البنية التحتية الاستخراجية لمعالجة الآثار البيئية والصحية السلبية.

وشدّد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تايلاند في تعليقه الرئيسي على انخراطه بفعالية في القضايا البيئية على الصعيد المحلي، ومنها على سبيل المثال الجسيمات الدقيقة في المدن الكبيرة. كما عمل مع جهاز فيتنام على الآثار البيئية في الحوض المشترك لنهر ميكونغ. وكجزء من التدقيق التعاوني العالمي لإجراءات التكيف مع تغير المناخ الخاص بمبادرة الإنتوساي للتنمية، والذي يشارك فيه الجهاز التايلاندي، سيركّز فريق التدقيق على هدف التنمية المستدامة ١٣ باستخدام نهج التدقيق في أهداف التنمية المستدامة. ويهدف الجهاز إلى تطوير تحليل تأثير متعدّد الأبعاد يبحث في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وشدّد الجهاز على أهمية التعاون الدولي، وأبرز الدور الحاسم الذي تضطلع به مبادرة الإنتوساي للتنمية. واقترح إقامة مشاريع بحثية تعاونية لزيادة تعزيز قدرات الأجهزة في مجال تغير المناخ.





## الموضوع الفرعي الثالث: تعزيز العمل المناخي - آثار عمليات تدقيق تغير المناخ

قدمت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بلغاريا وكندا وبيرو وفنلندا وليتوانيا، وكذلك ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، الموضوع الفرعي الثالث الذي ركّز على "تعزيز العمل المناخي - آثار عمليات تدقيق تغير المناخ". وخدمت الأجهزة صاحبة الخبرة في عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ (التي تغطي جوانب التكيّف أو التخفيف من حدّته أو كليهما) عمليات التدقيق التي أنجزتها على الاستراتيجيات والسياسات والترتيبات المؤسسية الوطنية. وقدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إسرائيل التعليق الرئيسي.

وقدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بلغاريا تقرير تدقيق في استراتيجيات الحكومة الخاصة بالمناخ صدر في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٢. ونظرت الأجهزة في التغييرات التي حدثت بعد إصدار التقرير الأول. ولم يتم تنفيذ خمسين في المئة من التوصيات التي قدمها الجهاز في عام ٢٠١٩ بعد سنتين. وأجرى الجهاز مراجعة للتوصيات التي لم تنفذ في عام ٢٠٢٣. ووجد التقرير مواطن ضعف في الاستراتيجيات القائمة، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات التخطيط والرصد والتقييم وإعداد التقارير. وترديداً للنتائج التي أبلغت عنها الأجهزة من بلدان أوروبية أخرى خلال الندوة، ترتبط التحديات أيضاً بتوزيع المسؤوليات بين الجهات الحكومية، وعدم اتساق الأهداف عبر وثائق السياسات، وضرورة تحسين التنسيق بين المؤسسات العامة.

يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كندا واحداً من أهم سجلات الإنجازات في مجال التدقيق المناخي، مع أكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة. ويوفر هذا منظوراً طويلاً للأجل للعمل الحكومي. واستخلص الجهاز ثمانية دروس رئيسية من عمله في هذا المجال:

- (١) الحاجة إلى قيادة وتنسيق قويين لدفع عجلة التقدم في السياسة المناخية؛
- (٢) لا يزال اقتصاد كندا يعتمد على القطاعات الكثيفة الانبعاثات؛
- (٣) ضرورة إعطاء الأولوية للتكيّف من أجل التصديّ لأسوأ آثار تغير المناخ؛
- (٤) خطر تخلف كندا عن البلدان الأخرى من حيث الاستثمار في القدرة على التكيّف مع تغير المناخ؛
- (٥) زيادة الوعي العام هي أداة رئيسية للتقدم؛
- (٦) الافتقار إلى خطط عمل للتقدم في اتجاه تحقيق الأهداف المناخية؛
- (٧) الحاجة إلى مزيد من التعاون بين جميع الجهات الفاعلة؛
- (٨) تغير المناخ أزمة تتناقلها الأجيال ولها نافذة مغلقة للعمل.

في عام ٢٠١٨، شاركت أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة فيدرالية وما دون وطنية في عملية تدقيق تعاونية (التدقيق الكندي في المناخ)، وساهمت في بناء قدرات مكاتب التدقيق دون الوطنية بشأن هذا الموضوع. وأجرى الجهاز الكندي تدقيقاً في قانون المساءلة عن صافي الانبعاثات الصفري في كندا لعام ٢٠٢١، كما ينص القانون نفسه. وقد وجد الجهاز أوجه قصور شديدة. ومن بين أمور أخرى، وجد أنّ ٩٥ في المئة من التدابير البالغ عددها ١٢٠ المدرجة في الخطة لم يكن لها أهداف مرتبطة بخفض الانبعاثات. ولم يتم تحديد أقوى التدابير لخفض الانبعاثات أو تصنيفها تبعاً لأولويتها، وجرى تأخير اتخاذ تدابير قوية محتملة. وكانت مسؤوليات التنفيذ مجرّاة. كما أنّ توقعات خفض الانبعاثات لم تكن موثوقة لأنها تستند إلى افتراضات مفرطة في التفاؤل.

تبيّن لديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي أنّ الإجراءات غير كافية لتحقيق الأهداف المناخية التي حدّدها الاتحاد الأوروبي. وكشف تدقيق في الدعم الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي للوقود الحيوي أنّه لم يتم تحقيق أهداف عام ٢٠٢٠ في العديد من البلدان، وأنّ سياسات الدعم تفتقر إلى الاستقرار والقدرة على التنبؤ، وأنّ الوفورات في الانبعاثات الناجمة عن الوقود الحيوي مبالغ فيها. ومن خلال عمليات التدقيق التي أجراها الديوان، خلص أيضاً إلى تركيز محدود على انتقال الطاقة. وفي ما يتعلق



بأثر التدقيق، أوضح الديوان أنه يختار موضوعات التدقيق استناداً إلى أهميتها في المستقبل. ويتم إبلاغ النتائج إلى البرلمان الأوروبي. وتُبدل جهوداً لتعميم النتائج، مع إجراء اتصالات منتظمة مع الصحافة وتقديم إحاطات صحافية محدّدة الهدف بشأن نتائج كل عملية تدقيق على حدة. ويجري الديوان أيضاً تدقيق متابعة بعد ثلاث سنوات.

بدل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بيرو استراتيجيته لتحسين أثر عمله البيئي. كما أجرى تدقيقاً في أداء العمل المناخي (هدف التنمية المستدامة ١٣) في عام ٢٠٢٢. ووجد التدقيق مشكلات مماثلة لتلك التي ذكرتها أجهزة عليا أخرى للرقابة المالية والمحاسبة. وعقب نشر تقرير التدقيق، عقد الجهاز اجتماعات مع الإدارات الحكومية وإثما دون تأثير يُذكر. لذلك قرّر الجهاز تغيير مساره والعودة إلى إجراء عمليات تدقيق في الامتثال للاستفادة من الميزة النسبية والقدرة لدى الجهاز. كما أجرى تدقيقاً في الامتثال ركّز على إزالة الغابات، وتحديدًا على كيفية توزيع تصاريح تغيير استخدام الأراضي. وأماط الجهاز اللثام عن حالات فساد في هذه العملية أسفرت عن تحقيقات مع موظفين عموميين وفرض عقوبات من جانب مكتب المدعي العام. إلى ذلك، نظر الجهاز في الإنفاق العام في هذا المجال ووجد مستويات أدنى لتنفيذ الميزانية مقارنةً بمجالات السياسة الأخرى. ونتيجةً لهذا العمل، يشارك الجهاز الآن في اللجنة المعنية بإزالة الغابات. كما يعمل حالياً على إعداد دليل بيئي للمدققين.

ناقش الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليتوانيا كيفية تقييم الالتزام الذي قطعه الحكومة لتحقيق ١٠٠ في المئة من المشتريات "الخضراء" بحلول عام ٢٠٢٣. وأشار الجهاز إلى خطر إعطاء الأولوية "للشكل على المادة" بسبب عدم وضوح معايير الأداء للمنتجات "الخضراء"، فضلاً عن ارتفاع الأسعار التي تفرضها عادةً المنتجات الخضراء. وتمت الإشارة إلى التوجيه التنظيمي، وأطر الرصد المتينة، فضلاً عن الدعم التدريبي والتعليمي والمشاركة من جانب أصحاب المصلحة على أنها مهمة كلها.

وسلط الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إسرائيل في تعليقه الرئيسي الضوء على الآثار الإيجابية لعملية التدقيق في مخاطر تغير المناخ التي أُجريت في عام ٢٠٢١ وتدقيق المتابعة في عام ٢٠٢٤. وخلال عملية التدقيق، أدى العمل مع الجهات الخاضعة للتدقيق إلى اتخاذ الحكومة إجراءات. بالإضافة إلى ذلك، أشاد كبير العلماء في إسرائيل بتقارير التدقيق باعتبارها موارد رئيسية لإبلاغ مؤشر تقييم مخاطر المناخ في البلاد.

أكد رئيس مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي أنّ عمليات التدقيق المتعلّقة بتغير المناخ تنمُّ منذ عام ٢٠١٠ ويمكن الوصول إلى العديد منها من خلال قاعدة بيانات المجموعة. وتتضمن خطة العمل الحالية للمجموعة مركزاً للمناخ والتنوع البيولوجي، ومركزاً للاقتصاد الأخضر يركّز على المحاسبة البيئية والسياسات المالية الخضراء وتقارير الاستدامة.

ويمكن استخلاص بعض النتائج الرئيسية من تجربة أعضاء المجموعة في التدقيق في تغير المناخ. وتدعو الأجهزة في عمليات التدقيق إلى ما يلي:

- (١) تحسين إدارة المخاطر وتقييمات الأثر؛
- (٢) التنفيذ الفعّال للسياسات وتحسين الوعي بالتكاليف؛
- (٣) أدوار أكثر وضوحاً وتنسيق أفضل بين القطاعات والمستويات الحكومية؛
- (٤) تحسين الرصد وإعداد التقارير؛
- (٥) توفير معلومات أكثر شفافية عن احتياجات الاستثمار، والإنفاق المناخي، والضرائب، والإعفاءات الضريبية التي تؤثر سلباً على المناخ.

كما يُطلب من الأجهزة تقديم تقارير عن أثر عمليات التدقيق التي تجريها. وبشكل عام، رأت المجموعة أنّ عمليات التدقيق قد رفعت الوعي العام بتغير المناخ وساعدت الحكومات على أخذ مخاطر المناخ في الاعتبار بشكل أفضل. كما سهّلت تطوير الأطر القانونية وتحسين الإدارة العامة وكذلك التخطيط



والرصد وإعداد التقارير عن العمل المناخي. علاوةً على ذلك، ساهمت عمليات التدقيق في تعميم العمل المناخي في مختلف القطاعات.

الإطار ٥ النقاط البارزة من عمليات التدقيق في تغير المناخ التي أجراها أعضاء مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي

تتيح قاعدة بيانات المجموعة إمكان الوصول إلى عمليات التدقيق المتعلقة بتغير المناخ والقضايا ذات الصلة من أعضائها، وتدعم تبادل المعرفة بين أجهزة الرقابة العليا. ويمكن تحديد بعض الاتجاهات في عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ المدرجة في قاعدة البيانات:

- تستهدف بعض عمليات التدقيق سياسات التخفيف من حدة تغير المناخ أو التكيف معه بالكامل (مثلاً العمل المناخي الوطني، وخفض الانبعاثات)، بينما تستهدف عمليات التدقيق الأخرى قطاعات محدّدة (مثل فرض الضرائب على الطاقة، والانبعاثات من السيارات).

- عمليات التدقيق بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ أكثر من عمليات التكيف.

- يقيم عدد قليل فقط من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رابطاً مباشراً بأهداف التنمية المستدامة في تقاريره للتدقيق المناخي.

- أجرت أجهزة الشمال العالمي عمليات تدقيق أكثر. ويمكن أن تساهم مبادرات الإنتوساي على غرار مبادرة التدقيق التعاوني العالمي لإجراءات التكيف مع تغير المناخ الخاصة بمبادرة الإنتوساي للتنمية في عكس هذا الاتجاه من خلال دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من الجنوب العالمي.

## الحلقة الخاصة بتدقيق العمل المناخي الوطني في الدول الجزرية الصغيرة النامية

تتأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص بالآثار السلبية لتغير المناخ. وتواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فيها تحديات كبيرة مرتبطة بتقييم الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ وتدقيقها. وكان غرض الحلقة الخاصة توفير مساحة مخصّصة للأجهزة من هذه المجموعة من البلدان لتبادل خبراتها وممارساتها في مجال التدقيق في تغير المناخ في ما بينها ومع مجتمع الأجهزة العليا العالمي الأوسع نطاقاً كوسيلة لتسريع بناء القدرات لإتمام عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ. وشاركت في هذه الحلقة الخاصة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في جامايكا وجزر المالديف وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا.

وكان للأجهزة مستويات مختلفة من التعرض لعمليات التدقيق البيئي وتغير المناخ: يوشك جهاز سانت كيتس ونيفيس على إجراء أول تدقيق بيئي له بشأن تنفيذ تخطيط التكيف مع تغير المناخ. ويمتلك جهاز جامايكا خبرة أكبر، ويجري حالياً عملية تدقيق بشأن تنفيذ خطط التكيف مع تغير المناخ، ومراجعة للجهة الحكومية المسؤولة عن الاستعداد للكوارث (الوكالة الوطنية للبيئة والتخطيط). وبدأ جهاز المالديف بإتمام عمليات التدقيق البيئي قبل ثلاث سنوات وانضم إلى مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي للمساهمة في تعزيز قدرتها على التدقيق البيئي من خلال تبادل المعرفة والتعاون. وأجرى أخيراً تسع عمليات تدقيق في مجالات موضوعات تتعلق بتغير المناخ، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، والزراعة.

وتواجه الأجهزة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات داخلية وخارجية، سواء بشكل عام أو في ما يتعلق بالتدقيق في تغير المناخ. وتشمل العوامل الداخلية، في جملة أمور، صغر حجم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وصعوبة تنمية الخبرة المتخصصة والمعرفة التقنية، بما في ذلك ما يتعلق بالموضوعات غير التقليدية مثل تغير المناخ، وعدم توفر الموارد المالية والبشرية، مما يمنع الأجهزة من إتمام العديد من عمليات التدقيق في آنٍ معاً، ويجبرها على تصنيف موضوعات التدقيق تبعاً لأولويتها بشكل جذري.



وتشمل التحديات الخارجية صغر مساحة واقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يترجم إلى ميزانيات وطنية قليلة، وافتقار إلى القدرات في الجهات الحكومية، واحتمال تضارب مصالح ناجم عن محدودية الخبرات في البلدان، واعتماد على الجهات المانحة في كثير من الأنشطة الإنمائية، وتخلف في أطر الميزانية والمحاسبة، وعدم إنفاذ القوانين واللوائح الوطنية، وافتقار إلى القدرة على الرصد، وتجزؤ المعلومات والبيانات الوطنية في حالة تغير المناخ، وهي معلومات وبيانات موزعة عبر مختلف الجهات.

وكما هو الحال في بلدان صغيرة أخرى، يشكّل الحجم المحدود للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث الموارد البشرية عائقاً خطيراً. وفي **منطقة منظمة المؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منطقة البحر الكاريبي (كاروساي)**، يتراوح عدد العاملين في كلٍّ من الأجهزة بين ٥ و ٢١١ موظفاً، علماً بأن العديد منها يضم عدداً قليلاً من العاملين. على سبيل المثال، يضم الجهاز في سانت كيتس ونيفيس ١٥ موظفاً، وفي سانت لوسيا ٢٤، من بينهم ١٩ موظفاً فنياً. أما جهاز جامايكا، فهو أكبر حجماً إذ يضم ٢١١ موظفاً.

وذكرت جميع الأجهزة المشاركة في الحلقة أنّ الافتقار إلى القدرات والمعارف الداخلية يشكّل تحدياً. ويترجم صغر حجم الأجهزة إلى قيود زمنية واستحالة تدريب الموظفين على جميع الموضوعات ذات الصلة. وقد يمتلك الموظفون معرفة أساسية فقط بعلم المناخ وقضاياها، مما يجعلهم غير قادرين على تقييم البيانات العلمية الوطنية أو جودة الاستراتيجيات الحكومية. ونظراً إلى الأطر القانونية القائمة، تواجه بعض الأجهزة تحديات في الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين. فهي لا تسيطر على مواردها البشرية، مما يجبرها على تدريب الموظفين وفقدانهم بسرعة لصالح إدارات حكومية أخرى.

وبالنسبة إلى التحديات الخارجية، فإن الميزانيات الحكومية المحدودة (التي تقتصر في كثير من الأحيان على تغطية النفقات المتكررة) تترجم إلى إجراءات محدودة للتكيف مع تغير المناخ. وغالباً ما تكون الأنشطة المناخية مكثفة ومجزأة، دون اتباع نهج على مستوى الحكومة ككل. وهناك حالات ازدواجية في التدخلات، وحالات أخرى تكون فيها الوكالات المنفذة غير متأكدة من أهداف التدخلات المحددة. ولا تعكس المشاريع دائماً الأولويات الأكثر إلحاحاً استناداً إلى تقييم علمي أو اعتبارات التكلفة، وقد تعاني من عيوب في التصميم والتنفيذ. ووجدت دراسة أجراها **جهاز المالديف** بشأن مشروع للتنوع الاقتصادي في قطاع مصائد الأسماك أنّ المشروع يفتقر إلى الاستدامة، حيث لم ينشئ أي من المستفيدين من المشروع أعمالاً تجارية. وفي إطار السعي إلى إنشاء صندوق حكومي للحد من مخاطر الكوارث، وجد **جهاز سانت لوسيا** أنّه ما من نظم محاسبية سليمة وأنّ الأدوات المالية المستخدمة ليست هي الأمثل لدرء المخاطر التي تواجهها سانت لوسيا. وفي هذه الحالة، تلقى الجهاز دعماً من البنك الدولي لوضع دليل للتدقيق في تمويل الحد من مخاطر الكوارث.

وتمول الجهات المانحة العديد من مشاريع التكيف مع تغير المناخ، مما يؤدي إلى مشكلات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حيث أنّ دورها قد يقتصر على التدقيق المالي في هذه المشاريع، بدلاً من تقييم أدائها. وفي مثل هذه الحالات، قد تتردد الحكومات في الإفصاح عن معلومات المشاريع بخلاف البيانات المالية. وأبرزت المناقشة أنّه من الأهمية بمكان أن تشارك الأجهزة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مساهمة المشاريع الممولة من الجهات المانحة، وأن تجري تدقيقاً في المشاريع الممولة من الجهات المانحة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف. وينبغي تشجيع الجهات المانحة على إدراج الإفصاح عن بيانات المشاريع واشترط قيام الأجهزة بالتدقيق في نتائج المشاريع في اتفاقات المشاريع الموقعة مع الحكومات.

وتشكّل تجزئة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمناخ عائقاً خطيراً أمام الأجهزة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنّها تجعل من الصعب تحديد الجهات التي ينبغي إدراجها في نطاق التدقيق. وكثيراً ما تكون البيانات التي تنتجها الحكومات غير دقيقة ونوعيتها غير ملائمة، بسبب مسك الجهات الحكومية للسجلات بشكل غير ملائم، أو عدم الإبلاغ عن الإجراءات المتعلقة بالمناخ، أو ضعف النظم الإحصائية، من بين عوامل أخرى. ونظراً إلى عدم توفر بيانات وطنية دقيقة يسهل الوصول إليها، تضطر الأجهزة في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على التقارير الواردة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو من المنظمات الدولية الأخرى. وقد يكون لذلك آثار على نوعية عمليات التدقيق الخارجية وصدقيتها. ورغم هذه التحديات، يمكن أن تساعد الأجهزة أيضاً في وضع توقعات



واضحة لدى الحكومات والجهات الإحصائية الوطنية بشأن نوع البيانات المناخية التي ينبغي أن تكون متاحة في المستقبل.

وبسبب افتقار الحكومات إلى القدرات، تضطر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في بعض الأحيان إلى تأدية أعمال تقوم بها عادة الجهات الحكومية في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، طُوِّر جهاز المالديف "خريطة حرارية" لبيانات المتساقطات، بعدما درس السياسات الحكومية لإمدادات المياه العذبة ووجد أنها غير فعّالة. غير أنّ هناك أيضاً مخاطر لأن الحكومات قد تشكّك في شرعية الأجهزة العليا في العمل بما يتجاوز الامتثال التقليدي والمسائل المالية.

واعتمدت الأجهزة في الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجيات متعدّدة للتصدّي لهذه التحديات. وشكّل جهاز جامايكا فريقاً مخصصاً لعمليات التدقيق في تغير المناخ. كما عمل مع أصحاب المصلحة والخبراء من خلال مجموعات التركيز لمساعدة المدققين على إثبات المعلومات والأدلة التي يستخدمونها في عمليات التدقيق التي ينجزونها. واستعان جهاز المالديف بمقابلات مع المستفيدين لتقييم استدامة مشروع التنوع الاقتصادي المذكور أعلاه. وقرر جهاز سانت لوسيا أن يدرج تدريجياً الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في عمليات التدقيق الأخرى قبل إجراء تدقيق شامل في تغير المناخ - وهو النهج الذي اتّبعه أيضاً جهاز جامايكا.

وتعتمد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على التقارير وقواعد البيانات الدولية المتعلقة بتغير المناخ (مثلاً من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو مجموعة عمل الإنوساي المعنية بالتدقيق البيئي) لدعم عملها ومعالجة بعض الفجوات القائمة في القدرات. ويتيح إطار تقييم ClimateScanner للإنوساي الذي يقوده الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل فرصاً لزيادة دعم الأجهزة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ. فعلى سبيل المثال، استخدم جهاز جامايكا إطار ClimateScanner لتحسين خطوط استقصائه بشأن تغير المناخ.

ومن شأن تجميع الموارد والخبرات أن يساهم في التصدّي لبعض التحديات التي تواجهها الأجهزة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن ذلك لا يخلو من القيود، كما يتّضح من حالة كاروساي. مثلاً، يستغرق السفر داخل منطقة الكاريبي وقتاً طويلاً ومكلفاً ويزيد كثيراً من تكاليف ورش العمل التدريبية، والتي كثيراً ما تتجاوز إمكانات سكرتارية كاروساي. وفي بعض الأحيان، لا تتوفر خبرة محدّدة في المنطقة. وقد استخدمت كاروساي عمليات التدقيق التعاونية كوسيلة لتجميع الخبرات ودعم الأجهزة الأعضاء فيها.

ويعدّ الدعم المقدم من مجتمع الإنوساي أمراً بالغ الأهمية للأجهزة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعمت مبادرة الإنوساي للتنمية تطوير قاعدة معرفية ومجموعات من المهارات. وأعربت الدول الجزرية الصغيرة النامية عن تقديرها للجهود التي تبذلها مبادرة الإنوساي للتنمية لبناء قدرات الأجهزة في مجال تغير المناخ من خلال التدقيق التعاوني العالمي لإجراءات التكيّف مع تغير المناخ نتيجة الجمع بين التدريب ودعم التدقيق وتبادل المعلومات. وكمثال إيجابي، ذكر جهاز سانت لوسيا أنّ انضمامه لهذه المبادرة السابقة لمبادرة الإنوساي للتنمية بشأن التدقيق في جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة قد أدّى إلى تحسين التنسيق والمشاركة بين الأجهزة والجهات الحكومية. كما شاطرت مبادرة الإنوساي للتنمية ترتيبات الخدمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي (مثلاً لأخصائيي إدارة جودة التدقيق).

## الإطار ٦ بناء قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على التدقيق في تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية

في الختام، وعند تقديم توصيات بشأن سبل المضي قدماً، سلّطت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الحلقة الضوء على أهمية تأمين دعم طويل الأجل يمكن ترقّبه للتدريب وبناء القدرات، والاستفادة من التكنولوجيا من أجل تنمية القدرات. واعتُبر تبادل المعرفة والتعاون بين الأجهزة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومع البلدان الأخرى أمراً بالغ الأهمية لمواصلة جهود بناء القدرات.



## اعتماد النتائج والتوصيات

تمت مناقشة النتائج والتوصيات واعتمدت خلال الجلسة الأخيرة للندوة. وقامت بصياغة التوصيات الأمانة العامة للإنوساي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورئيس المجلس التنفيذي للإنوساي والرئيس الفني للندوة (الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في فنلندا).

### النتائج

أ. في ضوء التحديات العالمية والمعقدة الملحة التي يطرحها تغير المناخ، تؤدي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوراً حاسماً في تنفيذ الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، مما يحتم اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وأثاره، من خلال إجراء تقييمات مستقلة وموضوعية للعمل المناخي الوطني؛

ب. مع التأكيد على المساهمة القيمة للأجهزة للوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقات المناخ العالمية عبر عمليات المراجعة المستقلة للإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ وتعزيز الرقابة الفعالة والمساءلة والشفافية في الجهود المبذولة في مجال تغير المناخ؛

ج. مع الإشارة إلى أن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات هادفة من جانب الدول والمجتمع الدولي لمكافحة تغير المناخ ومعالجة آثاره على البيئة والمجتمع والاقتصاد قد وردت بوضوح في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومنذ ذلك الحين، جرى التشديد أكثر على ضرورة إدماج التكيف مع تغير المناخ في السياسات؛

ناقش المشاركون في الندوة حول موضوع "تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي: دور ومساهمة وخبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" ناقشوا بشكل مكثف كيف تساهم تجارب وخبرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إتمام عمليات تدقيق مستقلة متعلقة بالمناخ في السياسات والحوكمة واستخدام الأموال العامة من أجل تعزيز العمل المناخي.

ولقد تناولوا ما يلي بالتفصيل:

- ممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق تغير المناخ
- الظروف المواتية لتدقيق العمل المناخي
- تعزيز العمل المناخي - آثار عمليات تدقيق تغير المناخ

### التوصيات

ونتيجة لمناقشتهم المكثفة، فإن المشاركين في الندوة

١. يؤكّدون على اعتراف قرارات الأمم المتحدة<sup>4</sup> بالدور المهم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز المزيد من الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة واستخدام الأموال العامة؛
٢. يؤكّدون على أن تغير المناخ هو أحد أكثر القضايا إلحاحاً وتعقيداً التي تواجه الحكومات الوطنية اليوم، والتي تتطوي على مخاطر كبيرة على الميزانيات العامة، وعلى أن الأجهزة العليا للرقابة

<sup>4</sup> قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة A/66/209 ( ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١) و A/69/228 (١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤)



المالية والمحاسبة تؤدي دوراً رئيسياً في دعم العمل المناخي الوطني الفعال من حيث التكلفة والتأثير؛

٣. يؤكدون على المساهمة الأساسية التي يمكن أن تقدّمها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة وفي تنفيذ خطة ٢٠٣٠، من خلال تقييم كيفية استجابة الحكومات للالتزامات الوطنية المنصوص عليها في الصكوك الدولية، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وكذلك من خلال تقييم ما إذا كانت الاستراتيجيات والسياسات والبرامج وتدابير التنفيذ الوطنية فعّالة ومستدامة وسليمة، ويشددون على أنّ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتمتع بالكفاءة والموارد الكافية والاستقلالية يمكنها أن تفحص أداء الحكومة بشكل فعال، وأن تحدّد التحديات وتقدّم مرنّيات قيّمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تغير المناخ؛

٤. يشددون على أنّ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا تستطيع إتمام هذه المسؤوليات المهمة كما يجب وأن تكون مثلاً يُحتذى به، من خلال تعزيز الاستدامة البيئية للأجهزة، إلا في حال تمكّنت من ممارسة مهامها بصورة مستقلة وبالموارد الكافية وبالتفّاذ غير المقيد إلى المعلومات والبيانات الضرورية؛

٥. يؤكدون على أهمية الحوكمة الرشيدة في مجال إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، التي توفرّ المؤسسات والمساحات اللازمة لتحديد الاتجاه العام للتنمية، وتحديد الأهداف، وتنسيق الإجراءات، وتوفير الأنظمة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وينبغي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تكفل المساءلة عن الإبلاغ عن التقدم المحرز والتعلّم من حالات الفشل؛

٦. يقرّون بأنّ الأقاليم والبلدان تواجه سياقات وتحديات ومكانم ضعف مختلفة ولها أولويات مختلفة في ما يتعلق بالعمل المناخي الوطني، وبأنّه يتعيّن على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تطور قدرات من شأنها أن تعالج الأولويات الوطنية وتساعد الحكومات على المضي قدماً في العمل المناخي، بما في ذلك، من خلال تقييم أداء البرامج والسياسات؛

٧. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على إيلاء أولوية في عملها الرقابي لإجراءات التكيف وكذلك للإشراف على النشاطات ذات الانبعاثات العالية من غازات الدفيئة وتأثيرها على المرونة إزاء المناخ في قطاع الطاقة، وكذلك للإشراف على مبادرات انتقال الطاقة التي يجب أن تكون شاملة، مع الاعتراف بالطبيعة الخاصة للقضايا البيئية في الدول المنتجة للنفط والغاز؛

٨. يقرّون بأنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية معرّضة بشكل فريد لآثار تغير المناخ ويشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية على إعطاء الأولوية لعمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ، مع الاعتراف بالتحديات المحدّدة التي تواجهها لإجراء تقييمات شاملة للإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ؛



٩. يؤكّدون على أنّ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يمكنها الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بمراجعة الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ إلا إذا تمكّنت من ممارسة ولايتها بشكل مستقل، مع وجود أطر قانونية مناسبة وموارد وقدرات كافية والنفاذ الملائم للمعلومات والبيانات، وبدعم من المجتمع العالمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومن الجهات المانحة، بما في ذلك من خلال مبادرات بناء القدرات؛
١٠. يقرّون بأنّ الإنوساي وهيئاتها ومجموعاتها الإقليمية وأجهزتها الأعضاء قد طوّرت مجموعة واسعة من المنهجيات والأدوات والممارسات لمراجعة الإجراءات المناخية الوطنية، ويتوّهون بالدعم المقدم للأجهزة من مبادرة الإنوساي للتنمية ومجموعة عمل الإنوساي المعنية بالرقابة البيئية ومن محكمة الحسابات الاتحادية في البرازيل، من أجل بناء قدراتها الداخلية على إتمام عمليات التدقيق والتقييم المتعلقة بالمناخ، مع التركيز على التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛
١١. يرحّبون بمبادرة الإنوساي للتنمية ومحكمة الحسابات الاتحادية في البرازيل لمواصلة تبادل المعلومات بشأن برامج كل منهما المتعلقة بتغير المناخ في إطار مجموعة عمل الإنوساي المعنية بالرقابة البيئية من أجل تحقيق أقصى قدر من مضافة الجهود بين المبادرات القائمة في هذا المجال؛
١٢. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على مواصلة التركيز على تغير المناخ وأثره على الاستقرار المالي العام في خططها السنوية للتدقيق، ودمج الجوانب المتعلقة بتغير المناخ في جميع أنواع عمليات التدقيق حسب الاقتضاء، فضلاً عن الاستثمار في تطوير المعارف والقدرات الداخلية بشأن عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك من خلال المشاركة في المبادرات الدولية القائمة ضمن الإنوساي؛
١٣. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تحديد الثغرات الحرجة في توفر البيانات، والافتقار إلى المقاييس الموحدة لتقييم تأثير تغير المناخ والمعلومات المتعلقة بالإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ، وتبادل المعلومات والممارسات في هذا الصدد؛
١٤. يسلّطون الضوء على إمكانات إطار عمل الماسح المناخي (ClimateScanner) كأداة لتعزيز قدرات الأجهزة الرقابية العليا على الإشراف على إجراءات الحكومات لمعالجة تغير المناخ وتحديد حالة العمل المناخي الوطني، ومصادر المعلومات، وفجوات البيانات بشكل منهجي؛
١٥. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تقييم فعالية الترتيبات المؤسسية والحوكمة الشاملة للعمل المناخي، بما في ذلك ما يتعلق بالتماسك والتنسيق الأفقي والرأسي والتخطيط الطويل الأجل والتنفيذ والرصد والإبلاغ وإشراك أصحاب المصلحة، وأيضاً من خلال إدراج مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" للنظر في تأثير البرامج والسياسات المناخية الحكومية على الفئات الضعيفة والمهمشة؛
١٦. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الانتباه لآثار السياسات المناخية على التوزيع والتي تؤثر على قبول عامة الجمهور لتلك الإجراءات، بما في ذلك آثارها المحتملة على تفاهم أوجه عدم المساواة؛





١٧. يؤكّدون على أهميّة النّظر في واستخدام أدوات للتعرف على كل النفقات والإيرادات في تقييم الإجراءات التي تتّخذها الحكومات بشأن تغيير المناخ، بما في ذلك الإعانات والنفقات الضريبية، بالإضافة إلى النفقات التي من شأنها ان تبطل العمل المناخي؛
١٨. يشدّدون على أهمية اعتماد أطر محاسبية مناسبة للإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ والإبلاغ عنها من قبل الحكومات، وعلى أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ستلعب دوراً رئيسياً متزايد الأهمية في تأمين تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة من قبل الهيئات الحكومية؛
١٩. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على البناء على خبراتها في الاستفادة من استخدام التقنيات والأدوات الجديدة واعتماد أساليب عمل مرنة لجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها لتعزيز تأثير عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ ووضوحها؛
٢٠. يؤكّدون على أنّ التواصل الواضح والمتّسق مع أصحاب المصلحة وعامة الجمهور والتشارك معهم عامل مهم في زيادة آثار عمليات التدقيق في الإجراءات المناخية الوطنية، بما في ذلك عن طريق إثارة نقاشات السياسات والرد السريع من قبل الجهات الخاضعة للتدقيق؛
٢١. يشجّعون التعاون وتبادل المعرفة ما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن عمليات التدقيق في تغيير المناخ من خلال منظمات الإنتوساي الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون الثنائي بما في ذلك عمليات التدقيق التعاونية من أجل رفع الوعي وتبادل نتائج عمل الأجهزة في هذا المجال، وتحفيز الابتكار والمساهمة المتبادلة في تطوير المهارات والقدرات اللازمة للتدقيق في تغيير المناخ؛
٢٢. يشدّدون على أهمية مواصلة التعاون الناجح بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأمم المتحدة<sup>5</sup> وكذلك مع الشركاء الخارجيين، بوسائل منها تبادل الدروس المستفادة من عمليات التدقيق المتصلة بالمناخ وعمليات التدقيق التعاونية، من أجل بناء الوعي بعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال تغيير المناخ في المجتمع الدولي وإعلام العمليات الدولية ذات الصلة حسب الاقتضاء.



## الملاحق

### جدول الأعمال

الثلاثاء ١٦ أبريل / نيسان ٢٠٢٤

الكلمة افتتاحية

الرئيس الفني: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة فنلندا

١. الافتتاح	السيدة/ مارغيت كراكر، الأمينة العامة للإنتوساي
	السيد/ برونو دانتاس، رئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي
	السيد/ لي جونهو، وكيل الأمين العام لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

#### الموضوع الفرعي الأول – الحلقة الأولى

ممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق آثار تغير المناخ

إدارة الجلسة: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الكلمة الرئيسية: السيد/ كلاوس هاينر لينيه، ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الاوروبي

٢. آثار تغير المناخ فيما يتعلق بالرقابة على المؤسسات المالية بالصين	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة الصين
٣. التخطيط للتكيف مع التغير المناخي في كرواتيا	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة كرواتيا
٤. التدقيق في مجال إنتاج الأرز بالمقارنة مع التدقيق في خطة التكيف الوطنية في مدغشقر	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة مدغشقر
مناقشة (التعليق الرئيسي): الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة النمسا	

#### الموضوع الفرعي الأول – الحلقة الثانية

ممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق آثار تغير المناخ

إدارة الجلسة: مبادرة الإنتوساي للتنمية

٥. التكيف مع تغير المناخ في فرنسا: دور ديوان المحاسبة الفرنسي	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة فرنسا
٦. تدقيق إجراءات التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها في الهند	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة الهند
٧. ممارسات ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق تأثير تغير المناخ الناتج عن عمليات استخراج النفط وإنتاج الوقود الأحفوري	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة العراق



الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة أنغولا	٨. دور الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في أنغولا في متابعة تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة الصومال	٩. الرقابة المالية المُتَقَدِّمة من قبل ديوان المراقبة العامة في الصومال: تقييم إجراءات جمهورية الصومال الفيدرالية في التعامل مع تحديات الفيضانات والجفاف
	مناقشة (التعليق الرئيسي: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة إستونيا)

### الموضوع الفرعي الأول – الحلقة الثالثة

#### ممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق آثار تغير المناخ

إدارة الجلسة: ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة باراغواي	١٠. نشاطات الرقابة على تغير المناخ من وجهة نظر المواطنين، تجربة ناجحة
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بالمملكة المتحدة	١١. تدقيق النهج الحكومي بشأن تغير المناخ – من وجهة نظر مكتب الرقابة الوطني بالمملكة المتحدة
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة إندونيسيا	١٢. تدقيق تغير المناخ / التحول في مجال الطاقة
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة البرتغال	١٣. تدقيق التصحر في سياق تغير المناخ – من وجهة نظر ديوان المحاسبة البرتغالي
	مناقشة (التعليق الرئيسي: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بالمملكة المغربية)

الأربعاء ١٧ أبريل / نيسان ٢٠٢٤

### الموضوع الفرعي الثاني

#### الظروف المواتية لتدقيق العمل المناخي

إدارة الجلسة: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كينيا

مبادرة الإنتوساي للتنمية	١٤. اتباع نهج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عمليات الرقابة المالية على إجراءات التكيف مع تغير المناخ
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة البرازيل	١٥. جهاز مسح المناخ: الأجهزة الرقابية كأطراف فاعلة في تحفيز التمويل والسياسات في المجال المناخي
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بمملكة هولندا	١٦. فسح مجال تدقيق العمل المناخي من خلال استدامة الحوكمة العامة
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية مصر العربية	١٧. الظروف المواتية لمراجعة العمل المناخي



١٨. الميزانية الخضراء: أساس متين لمراجعة العمل المناخي، ولكن الحكومة الألمانية ما زالت مترددة	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة ألمانيا
مناقشة (التعليق الرئيسي): الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بمملكة تايلاند	

### حلقة خاصة

تدقيق العمل المناخي الوطني في الدول الجزرية الصغيرة النامية  
إدارة الجلسة: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٩ – ٢٢ تدقيق العمل المناخي الوطني في الدول الجزرية الصغيرة النامية	الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في جامايكا، المالديف، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا
---	---

### الموضوع الفرعي الثالث

#### تعزيز العمل المناخي – آثار عمليات تدقيق تغير المناخ

إدارة الجلسة: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة إندونيسيا

٢٣. التكيف مع تغير المناخ: تطوير السياسات ومساهمة مكتب الرقابة الوطني البلغاري	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة بلغاريا
٢٤. نشاطات مراجعة التغير المناخي وآثارها في كندا	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة كندا
٢٥. تدقيق العمل المناخي: إضافة القيمة من خلال الاستشراف والمساءلة	ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي
٢٦. التمتع في الإنفاق العام والأداء المتعلق بأهداف التنمية المستدامة من أجل مراجعة العمل المناخي في بيرو	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة بيرو
٢٧. التوجه نحو رقابة مالية أكثر تأثيرا على العمل المناخي، مواضيع رئيسية وعناصر نجاح	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة فنلندا
٢٨. التمويه الأخضر: أخضر قانونا أو متشحا بالأخضر	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة ليتوانيا
مناقشة (التعليق الرئيسي): الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة إسرائيل	



الخميس ١٨ أبريل / نيسان ٢٠٢٤

الكلمة الرئيسية والنتائج والختام

جميع المشاركين	٢٩. تقديم مسودة نتائج الندوة ومناقشتها
السيدة/ آزا بيرسون/ حاملة شهادة دكتوراة، مديرة بحوث ونائبة مدير معهد ستوكهولم للبيئة وأستاذ مساعد بجامعة لينكوبنغ	الكلمة الرئيسية
مارغيت كراكر، الأمانة العامة للإنتوساي ديفيد لو بلان، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	اختتام أعمال الندوة



## مدير و الجلسات والمقدمون

الوظيفة	الاسم	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة   المنظمة
قاضي - مستشار	السيد فاوستو دي كارفالو سيمويس	أنغولا
الأمينة العامة للإنتوساي، الرئيسة	السيدة مارغيت كراكر	النمسا
مديرة، الأمانة العامة للإنتوساي	السيدة زيلكي شتاينر	النمسا
الرئيس، رئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي	السيد برونو دانتاس	البرازيل
كبيرة خبراء، مديرة عمليات تدقيق الأداء	السيدة إيفا غالابينوفا	بلغاريا
كبيرة خبراء، مديرة عمليات تدقيق الأداء	السيدة ديتيلينا حاجيفا	بلغاريا
مديرة أولى	السيدة كيمبرلي ليتش	كندا
مديرة عامة	السيدة ليو يون	الصين
مدقق عام	السيد إيفان كليزيتش	كرواتيا
مسؤولة إدارة تدقيق الأداء	السيدة سيلفيجا دوروتيتش	كرواتيا
مسؤولة مجموعة التدقيق	السيدة داليا عصام	مصر
المدققة العامة	السيد جانر هولم	إستونيا
عضو	السيد كلاوس هاينر ليهن	ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي
عضو	السيد نيكولاوس ميليونيس	ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي
مدير	السيد ماريوس بومينسكي	ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي
رئيس غرفة التدقيق الإقليمية في نوفيل - أكتينين	السيد بول سيري	فرنسا
مسؤول وحدة التدقيق	السيد توماس شميدت فيغندر	ألمانيا
نائبة المدير العام	السيدة أرشانا شيرسات	مبادرة الإنتوساي للتنمية
المدير العام	السيد س. ألوك	الهند
الرئيسة	السيدة إسما ياتون	إندونيسيا
مستشار لمجلس الإدارة	السيد إدوارد سيمانجوتناك	إندونيسيا
نائب رئيس، المدير العام	السيد قيصر غازي السعدي	العراق
مديرة تدقيق رئيسية	السيدة ريفيتال غولدشميد	إسرائيل



الوظيفة	الاسم	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة   المنظمة
مساعد المدقق العام بالإنابة	السيد إيسالا نيوبالافو	فيجي
مسؤولة سكرتارية مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي	السيدة فيفي نيمينا	فنلندا
المدققة العامة	السيدة بامبلا مونرو إليس	جامايكا
المدققة العامة	السيدة نانسي غاثونغو	كينيا
المدقق العام	السيد ماينداو غاس ماسيجاوسكاس	ليتوانيا
رئيس أول	السيد جان دي ديو راکوتوندراميهامينا	مدغشقر
المدقق العام	السيد حسين نيازي	المالديف
مدقق رئيسي	السيد ديفيد رو غيليو كولميناريس برامو	المكسيك
رئيس غرفة	السيد محمد داير	المغرب
الرئيس	السيد ب. ج (بيتر) دوسينبرغ	هولندا
المراقب العام	السيد كاميلو بينيتيز	باراغواي
المراقب العام	السيد نيلسون شاك	بيرو
مسؤول إدارة التدقيق	بيدرو فونسيكا	البرتغال
المدقق العام	السيد أحمد عيسى غوتالي	الصومال
مديرة	السيدة كارلا بابك	سانت كيتس ونيفيس
مديرة	السيدة إيفون جيمس	سانت لوسيا
مديرة بحوث ونائبة مدير معهد ستوكهولم للبيئة وأستاذ مساعد بجامعة لينكوبنغ	السيدة آزا بيرسون	معهد ستوكهولم للبيئة
مدير	السيد سوتشي سونثارانوراك	تايلاند
المدير التنفيذي	السيد دانييل لامباور	المملكة المتحدة
وكيل الأمين العام لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	السيد لي جونها	الأمم المتحدة
كبيرة موظفين	السيدة أرنازو غيلان مونتيرو	إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
رئيس جهاز	السيد ديفيد لو بلانك	إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية



## المشاركون المسجلون

## الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ألبانيا	جورجيا	بولندا
أندورا	ألمانيا	البرتغال
أنغولا	اليونان	بورتوريكو
أنتيغوا وبربودا	الهند	رومانيا
أرمينيا	إندونيسيا	روسيا
النمسا	العراق	المملكة العربية السعودية
البحرين	أيرلندا	السنغال
بلجيكا	إسرائيل	صربيا
البوسنة والهرسك	جامايكا	سلوفاكيا
البرازيل	اليابان	سلوفينيا
بلغاريا	كازاخستان	الصومال
الكاميرون	كينيا	جنوب إفريقيا
كندا	الكويت	سانت كيتس ونيفس
الصين	ليسوتو	سانت لوسيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ليتوانيا	السويد
ساحل العاج	مدغشقر	تايلاند
كرواتيا	ماليزيا	تركيا
قبرص	ملديف	الإمارات العربية المتحدة
الجمهورية التشيكية	مالطة	أوغندا
الدانمرك	مولدوفا	إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
مصر	الجبل الأسود	المملكة المتحدة
إريتريا	المغرب	الولايات المتحدة الأمريكية
إستونيا	هولندا	أوروغواي
ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي	مقدونيا الشمالية	فنزويلا
فنلندا	النرويج	فيتنام
فرنسا	سلطنة عُمان	اليمن
	باراغواي	زمبابواي
	بيرو	





## المنظمات

ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي

مبادرة الإنتوساي للتنمية

مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية